العوامل المؤثرة في العلاقات المصرية الاردنية

م. د. عمر عبد الله عفتان
كلية بلاد الرافدين الجامعة
dromarabdullah0@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٧/ ٣ / ٢٠٢١م
تاريخ قبول النشر: ١١/ ٤ / ٢٠٢١م

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى فهم طبيعة العلاقة بين جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية، و تكمن اهميتها في وصف علاقات دولتين جارتين من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية لهما اهمية استراتيجية بالغة التأثير في المنطقة خاصة في ظل ظهور العديد من المتغيرات الاقليمية والدولية خلال العقدين الماضيين، واشارت الدراسة الى تأثير المتغيرات المحلية المرتبطة بالجغرافية والتاريخ والمتغيرات الاقليمية المرتبطة بدول الجوار، والقضية الفلسطينية، والصراع العربي الاسرائيلي بالإضافة الى المتغيرات الدولية المرتبطة بتأثيرات النظام الدولي وخاصة الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها من اهم العوامل المؤثرة على العلاقات بين البلدين، وبينت الدراسة وجود علاقة طردية بين مستوى ضغوطات النظام الدولي وبين درجة استجابة وحدات النظام الاقليمي ومنها مصر والاردن لهذه الضغوطات.

الكلمات المفتاحية:

مصر، الاردن، المتغيرات، المحددات .

Abstract

This study aimed to understand the nature of the relationship between the Arab Republic of Egypt and the Hashemite Kingdom of Jordan, as its importance lies in describing the relations of two neighboring countries in political, economic and cultural terms that have a great strategic influence in the region, especially in light of the emergence of many regional and international variables during the past two decades, and the study indicated the impact of local variables linked Geography, history and regional variables related to the Palestinian issue and the Arab-Israeli conflict, in addition to the international variables related to the effects of the international system, especially the United States of America, as it is one of the most important factors affecting the relations between the two countries. The study indicated that there is a direct relationship between the level of pressures of the international system and the degree of response of regional system units, including Jordan and Egypt, to these pressures.

Key words: Egypt - Jordan - Variables - Determinants

المقدمة

شهدت العلاقات المصرية – الاردنية تطور ملحوظاً من بدايتها واتسمت هذه العلاقات بالخصوصية، والتي تأتي ضمن خصوصية العلاقات العربية وكانت العلاقة بين مصر والاردن هي مفصل هذه العلاقات لاعتبارات من ابرزها ان الاردن تمثل دولة التوازن في العلاقات العربية – العربية في النظام الاقليمي العربي، وتأتي مصر كدولة قائدة للنظام العربي تسعى كل الدول العربية الى تحقيق علاقات تعاونية معها الى اقصى درجة، نتيجة لما تتمتع به مصر من دور رئيسي له تأثيره في المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، وتثملت العلاقات المصرية – الاردنية في اتفاق كلا البلدين على موقف موحد في الصراع العربي – الاسرائيلي تمثل في موقفهم حول حق الفلسطينيين في استعادة حقوقهم واقامة دولتهم المستقلة هذا من جهة ومن جهة اخرى اتسمت العلاقات المصرية – الاردنية بوجود عدد من نقاط الاختلاف في وجهات النظر احياناً اخرى، لكن سرعان ما تذوب هذه الاختلافات، وتبدأ هذه العلاقات بالتحسن مجدداً، وفي الاونة الاخيرة

شهدت هذه العلاقات اوج تطورها، في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، لتؤكد على وحدة المصير والانتماء المشترك.

والعلاقة بين مصر والاردن تمثل علاقات بين وحدتين او فاعلين في نظام دولي اكثر شمولية حيث تحدى تداعيات التفاعلات الناشئة في داخل بنائه على العلاقات بين اركانه ومكوناته على المستويين الدولي والاقليمي، ان تحليل علاقات التأثير المتبادل بين هذه الاركان او الوحدات انما تفسر لنا حالة التوازن والاستقرار في النظام من عدمه.

والعلاقات الدولية تقوم على اساس ما يعرف بالسياسة الخارجية والتي تأتي كنتيجة طبيعية من نتائج السياسة الداخلية وتمثل انعكاساً لها، ولهذا فمن الصعب الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية.

الا في اطار النظر في مجال تأثيرهما، وبالاطلاع على انماط السياسة الخارجية الاردنية والبحث في دورها على المستويين العربي والاقليمي والمستوى الدولي، نجد ان هذا الدور يتجاوز قدرات الاردن وامكانياته الاستراتيجية والديمغرافية والاقتصادية.

التعريف بالبحث

تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في العلاقات المصرية الاردنية والتي تمثلت بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية اضافة الى المحددات الداخلية والاقليمية والدولية من حيث اهمية البلدين والخصوصية التي تميزت بها ضمن اطار العلاقات العربية – العربية اذ تمثلان التوازن في النظام العربي ومجالات التعاون فيما بينهما، اضافة الى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اعتبارين اساسين احدهما علمي والاخر عملي.

١. الاعتبار العلمي: ما تزال المكتبات المصرية والاردنية بحاجة لهذا النوع من الابحاث وتطمح الى المزيد في توثيق هذه العلاقة بشكل عام.
٢. الاعتبار العملي: على الرغم من عدم امتلاك مصر اي حدود برية

مع الاردن حيث توجد حدود بحرية، وقد كانت من ابرز المتغيرات التي لعبت دوراً كبيراً في التأثير على حركة صانع القرار السياسي الخارجي الاردني وقراراته، خصوصا في ظل حساسية واهمية المنطقة بالنسبة للمجتمع الدولي من خلال الصراع القائم بين الدول العربية واسرائيل والخلافات العربية العربية.

مشكلة البحث

ادت الاحداث التي ظهرت دولياً واقليمياً بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على العلاقات المصرية الأردنية إلى حدوث ركود في تلك العلاقات، خاصة بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تلا ذلك من الاحتلال الامريكي للعراق، ولكن هذا الركود لم يدم طويلا حيث اخذت القيادات السياسية في كل من مصر والاردن العمل على توحيد الجهود العربية، كذلك تضافرت جهود القيادة السياسية في الدولتين من اجل الارتقاء بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين وتمهيد الطريق لتوسيع التفاعل بينهما، من اجل الوصول الى تحقيق الامن والاستقرار الاقليمي في المنطقة العربية، وكذلك صياغة العمل العربي المشترك كونهما يشكلان البعد الاقليمي والاستراتيجي في المنطقة العربية.

اهداف البحث

١. فهم طبيعة العلاقات المصرية الاردنية منذ تسلم جلالة الملك (عبد الله الثاني) مقاليد الحكم في الاردن بالإضافة الى التعرف على التطورات التي حدثت على العلاقات خلال هذه الفترة.
٢. تحليل دور القيادة في البلدين وتحديد طبيعة ومسار العلاقة المصرية – الأردنية والعوامل المؤثرة عليها.
٣. نقاط الضعف والقوة في العلاقات المصرية – الاردنية وكيفية تطويرها.

هيكلية البحث

قسم البحث الى خمسة مباحث، تناول المبحث الاول تطور العلاقات المصرية الاردنية بينما يركز المبحث الثاني على التعاون المصري الاردني في

القضـــايا الاقتصـــادية والثقافيـــة امـــا المبحـــث الثالـــث ينـــاقش المحـــددات الداخليـــة والمبحـــث الرابـــع يوضـــح المحـــددات الاقليميـــة والمبحـــث الخـــامس يتطـــرق الـــى المحـــددات الدوليـة والخاتمـة تضـمنت جملـة مـن الاسـتنتاجات والتوصـيات التـي توصـل اليها الباحث.

المبحث الاول
العلاقات السياسية والاستراتيجية

اتســـمت العلاقـــات المصـــرية الاردنيـة قبـل انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة بعلاقـات حسـن الجـوار والتبـادل الاقتصـادي لكـن بنطـاق ضـيق، بسـبب سـيطرة بريطانيـا علـى الـدولتين وقـد ســـاهمت الـــدولتين عـــام ١٩٤٥ في تأسيس جامعة الدول العربية[١].

وسـاد العلاقـات المصـرية الاردنيـة التـوتر خـلال الخمسـينات وبـدايات الستينات بسبب المواقـف المتباينـة التـي اتخـذت طـابع المجابهـة الحـادة وان لـم تصـل الـى حـد الصـدام ففـي عـام ١٩٥٨ وبعـد اسـبوعين مـن الوحـدة بـين مصـر وســوريا واعــلان الجمهوريــة العربيــة المتحـدة اعلـن كـل مـن العـراق والاردن تكـوين الاتحـاد العربـي. وبعـد تغييـر الحكومـة العراقيـة في شـهر تمـوز مـن نفس العـام تـم حـل هـذا الاتحـاد وقطعـت الاردن علاقتهـــا الدبلوماســـية مـــع الجمهوريـــة العربيـــة المتحـــدة ورغـــم عـودة العلاقـات الدبلوماسـية بعـد ذلـك الا ان العلاقـة بـين الـرئيس المصـري جمـال عبـد الناصـر والملـك حسـين ضـلت متـوترة وبعـد ان تـم اغتيـال رئـيس الـوزراء الاردني هـزاع المجـالي القـى الملـك حسـين بمسـؤولية الحـادث علـى الـرئيس جمـال عبـد الناصـر وذلـك عـام ١٩٦٠ وعـــام ١٩٦١ اعترفـــت الاردن رسـميا بسـوريا بعـد انفصـالها عـن مصـر وقابـل عبـد الناصـر ذلـك بقطـع العلاقـات الدبلوماسية مع الاردن[٢].

عـادت العلاقـات الدبلوماسـية مـع مصـر عـام ١٩٦٤ كنتيجـة لزيـادة ضـغط الجامعـة العربيـة علـى اسـرائيل نتيجـة لاســـتئناف المصـــادمات الاردنيـــة الاسـرائيلية بسـبب ميـاه نهـر الاردن حيـث تـم عقـد مـؤتمر عربـي في القـاهرة عـام ١٩٦٤ حضـره الملـك حسـين وعنـدما اصـبحت الحـرب وشـيكة الحـدوث قـام الملـك حسـين بتوقيـع معاهـدة دفـاع في

القاهرة مع الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٧ وهذا الاجراء عزز موقفه عند الفلسطينيين.

ولكنه ايضا جعل الاردن مستهدفة في حرب ١٩٦٧ التي فيها تم تدمير قواتها الجوية واحتلال الضفة الغربية[٣]. وقد انعكست العلاقات العربية، والعلاقات الدولية بشكل عام على العلاقات بين مصر والاردن منذ بداية الخمسينات وحتى نهاية ١٩٧٠م، حيث كانت العلاقات بين الدولتين غير واضحة في تلك الفترة وقد كان الملك حسين، والرئيس جمال عبد الناصر يلتقيان في افكارهما وآرائهما حينا ويختلفان حينا اخر[٤].

وتميزت العلاقة خلال عهد الرئيس الراحل محمد انور السادات في بدايتها بالانكماش، ثم عادت بالتحسن خلال حرب اكتوبر عام ١٩٧٣. حيث ارسلت الاردن بعض القوات لمساعدة القوات العسكرية السورية التي كانت تحارب ضد اسرائيل في مرتفعات الجولان.

لكنها عادت لتسوء مع رفض ملك الاردن الحسين بن طلال الاعتراف بمعاهدة كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ وفي عام ١٩٧٩ انتقد الملك حسين السلام المنفرد لمصر مع اسرائيل[٥]. لكن في ظل هذه الظروف كان للأردن دور بارز في عودة العلاقات العربية – المصرية. فلم تقف الدبلوماسية الاردنية عند حدود عودة العلاقات المصرية – الاردنية وانما امتدت لتشمل السعي لعودة العلاقات العربية – المصرية وعودة مصر الى مكانها الطبيعي في الصف العربي، فقد دعا الاردن الى مؤتمر قمة عربي في الفترة ما بين ٨-١١ تشرين الثاني عام ١٩٨٧ (قمة الوفاق والاتفاق) وكان للأردن الدور البارز في ذلك المؤتمر، والهدف منه اجراء المصالحة بين الدول العربية وتهيئة القمة للبحث في اساس عودة مصر. وقد كانت كلمة الاردن واضحة الهدف منها عودة مصر الى الصف العربي والمصالحة بينها وبين الدول العربية. حيث قال جلالة الملك حسين بن طلال "ولا املك الا ان اتساءل في هذا المجال عن امر الشقيقة الكبرى مصر، والى متى ستظل بعيدة عنا ونظل بعيدين عنها، طالما ان

الواقع والمنطق والواجب يفرض علينا العمل على تعزيز قواعد النظام العربي وتدريب الميزان الاستراتيجي الذي تشكل فيه الشقيقة الكبرى ركناً اساسيا وأن هذا الامر قد اصبح ممكنا في ضوء مواقف القيادة المصرية الحالية من القضايا العربية[٦].

ونتيجة للجهود والمساعي الاردنية، قرر المؤتمر فيما يخص العلاقات مع مصر ان العلاقة الدبلوماسية بين اي دولة عضو في الجامعة العربية وبين مصر عمل من اعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها وليس من اختصاصات الجامعة العربية وهكذا نجحت الدبلوماسية الاردنية في اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية.

حيث اعادت عدد من الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع جمهورية مصر العربية في الفترة من ١١-١٨/ تشرين الثاني/ ١٩٨٧ وهي العراق والمغرب والكويت والامارات واليمن والسعودية وقطر وموريتانيا' واخذت الدبلوماسية الاردنية طريقها وجهودها من اجل عودة مصر الى مكانتها الطبيعية. فقد اعلن ملك الاردن قبل قمة الدار البيضاء ان مشاركة مصر هي موضوع مهم لا بد منه بين الاخوة القادة العرب قبل ان يتفق على موضوع القمة، واعتبر ذلك مطلباً اردنياً لانه ان الاوان لهذه الامة لتعود الى وضعها الطبيعي[٧].

وقبيل انعقاد مؤتمر القمة في الدار البيضاء في ٢٣- ٢٦ مايس ١٩٨٩ والتي حضرتها مصر ربط ملك الاردن بين مشاركة الاردن في القمة، وبين مشاركة مصر فيها بل وذهب الى ابعد من ذلك عندما قال ان دول مجلس التعاون العربي لن تحضر اي قمة لا تحضرها مصر.

وبعد ذلك شهدت العلاقات المصرية الاردنية تطوراً ملحوظاً خلال عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ويظهر ذلك من خلال اللقاءات المتكررة بين قادة البلدين واكبر دليل على ذلك الزيارات المتكررة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الى جمهورية مصر العربية.

واستمرت اللقاءات الثنائية على مستوى رؤساء الوزارات للتنسيق بهدف تطور العلاقات بين البلدين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات ذات الصلة وتفعيل اليات التعاون بين المؤسسات الرسمية والخاصة في كل من البلدين الشقيقين، بما يحقق الارادة المشتركة لهما في تعزيز العلاقات القائمة بينهما وتنميتها[٨].

من هنا لم تكن مصر غائبة عن تطورات العملية السلمية منذ انطلاقها وعلى كافة الاعتبارات فمصر تملك من الاوراق والمكانة ما يجعلها تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية في التأثير على مجريات الاحداث في المنطقة العربية. وخاصة في مسألة التسوية السلمية في الصراع العربي الاسرائيلي، وقد بقي البعد العربي في سياسة مصر الخارجية هو المحور الرئيس وفي مقدمة اهتمامات صانع القرار السياسي المصري.

وتمثل العلاقات المصرية - الاردنية اهمية العمل العربي من اجل تحقيق السلام في المنطقة لارتباط كلتا الدولتين بمعاهدة سلام مع دولة اسرائيل وتمثل هذا التنسيق والتعاون والتشاور المستمر بين القيادات السياسية في البلدين. في كل ما يخص هذه العملية واذا كانت امريكا من الوجهة السياسية هي الراعي الدولي لعملية السلام فأن مصر من الوجهة الاخرى هي الراعي الاقليمي للعملية السلمية بكل جوانبها لما تملكه مصر من خبرات واسعة وتجربة في الصراع والتسوية. وبما ان مصر والاردن ترتبطان بعلاقات وثيقة واستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية كان لابد للقيادتين في البلدين من زيادة التشاور والتنسيق وتكثيف الجهود الخاصة بضرورة تحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة وربط تحقيقه باحترام الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الامن الدولي ٣٣٨، ٢٤٤ والقرار رقم ٤٢٥[٩].

وقد اكد الرئيس محمد حسني مبارك على ان المواطن المصري يستشعر التنسيق بين كل من مصر والاردن ومدى قوة العلاقات ومتانتها في مجالات عديدة والعلاقات بين

البلدين تاريخية وممتدة ومستمرة. وان اللقاءات المتبادلة بين الرئيس محمد حسني مبارك والملك عبد الله الثاني ابن الحسين حققت استمرارية للسياسات التي ارسيت بين البلدين في وجود المغفور له الملك الحسين. خاصة وان تلك العلاقات تشهد تطورا ملموساً من خلال منطقة التجارة الحرة بين البلدين ومشروع الربط الكهربائي بين مصر والاردن الذي تم في ١٦ مارس ١٩٩٩، تم توصيله الى سوريا في ١٤ اذار ٢٠٠١ وهذا نموذج ناجح للتعاون وكذلك مشروع الغاز العربي الذي ينقل الغاز من مصر الى الاردن ثم سوريا ولبنان وتركيا ليصل الى اوربا (اسبانيا وايطاليا) ومثل هذه المشاريع تعتبر لبنة من لبنات اقامة السوق العربية المشتركة، ويعمل المسؤولين في البلدين على تعميق وتنشيط التعاون بينهما في مختلف المجالات وخاصة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والسياحية. وبالنسبة للقضايا العربية فقد اكد الرئيس محمد حسني مبارك على الدور المصري والاردني في تبني هذه القضايا "اما قضايا الامة العربية فهي شغلنا الشاغل" وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الاوسط بمساراتها الثلاثة الفلسطيني والسوري واللبناني لأن الدولتين معنيتان في المقام الاول بالتوصل الى حل للقضية الفلسطينية والى التوصل الى سلام عادل يحفظ للفلسطينيين حقوقهم المشروعة. وينعكس على المنطقة كلها امناً واستقرارا الى جانب العمل على ارساء اسس جديدة للتضامن العربي[١٠].

حيث تكتسب القمم التي يعقدها كلا من الرئيس المصري محمد حسني مبارك والملك عبد الله الثاني ابن الحسين دائما اهمية اضافية لجهة التوقيت الذي تعقد فيه والذي يمكن فيه القول انه حساس ومفصلي بالنظر للمرحلة الحرجة التي تسود المنطقة بأسرها. اما لجهة الملفات والقضايا التي يبحثها الزعيمان دائماً والتي تعكس اهمية ومحورية الدور الذي تنهض به القاهرة وعمان في قضايا المنطقة وخدمة للمصالح العربية العليا.

واذ تبين القمم في جملة ما تبينه من عمق وتميز وتجذر العلاقات المصرية – الاردنية والتي اصبحت نموذجاً يحتذى به في العلاقات العربية العربية وتبين ايضاً الارتقاء بالعلاقات الثنائية في مختلف المجالات والاصعدة وبما يسهم في تفعيل العمل العربي ذات الاهتمام المشترك لهذه القمم هو تركيز القيادات السياسية في كلا البلدين على تطورات الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط وجهود تحقيق السلام والتي تعكس دائماً وابداً وجهات نظر عمان والقاهرة على اهمية تكثيف جهود المجتمع الدولي الهادفة الى حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي من خلال اطلاق مفاوضات جادة بينهما استناداً الى حل الدولتين وفق الاليات الصحيحة خصوصا مبادرة السلام العربية ففي اكثر من مناسبة اكد الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله الثاني على ضرورة الوقف الفوري للإجراءات الاسرائيلية المتعسفة، والاحادية التي من شأنها ابعاد فرصة تحقيق السلام في المنطقة(١١).

وفي السياق ذاته تعد اللجنة الثنائية العليا المشتركة بين مصر والاردن نموذجاً للعمل العربي المشترك انطلاقاً من حجم الانجاز الذي حققته والانتظام في عقد الاجتماعات الخاصة والدورية والحرص الدائم على تذليل العقبات التي تواجهها حيث تمثل هذه اللجنة ركناً اساسياً في التفاهم العام والرؤية المشتركة للقيادة السياسية في مصر والاردن. وفي ظل وجود افاق عديدة لتطوير التعاون بين البلدين لاسيما في مجال التبادل التجاري الذي يشهد تقدما ملحوظاً وصل حجمه بين البلدين عام ٢٠٠٨ (٨٣٣) مليون دولار وفي زيادة متوقعة وصل الى مليار دولار في نهاية النصف الاول من عام ٢٠١٠.وعلى الصعيد السياسي شهدت جهود مصر في رأب الصدع الفلسطيني وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية دعماً ومؤازرة من قبل القيادة السياسية في الاردن وعلى كافة الاصعدة. وقد ظهر التنسيق بين القاهرة وعمان جلياً في توصيات الزعيمين الملك عبد الله الثاني

والرئيس مبارك بأعتبار تطبيق تفاهم (تنت) وتوصيات لجنة (ميتشل) كسلة واحدة لابد من العمل بها بشكل فوري لاحتواء الازمة وتهيئة الظروف المناسبة لأستئناف المفاوضات السلمية بين الفلسطينيين والاسرائيلين. ومن جانب اخر وامتداداً للعلاقات الثنائية بين البلدين ركزت محاور وميادين عمل اللجنة العليا المشتركة المصرية - الاردنية في اجتماعاتها المتكررة على مجموعة من محاور العمل التي شكلت وتشكل ركائز هامة من ركائز العلاقات بين البلدين وتتمثل هذه المحاور في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية وقد اكد الجانبان في اجتماعات اللجنة على ادانتهما للارهاب بكافة اشكاله وصوره باعتباره ظاهره عالمية ووجدوا فيه تهديدا للامن والاستقرار والتقدم ومواصلة التصدي لهذه الظاهرة، وحق الشعوب في رفض الاحتلال الاجنبي حسب قرارات الشرعيه الدولية، وبما يكفله القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

المبحث الثاني
العلاقات الاقتصادية والثقافية

اولاً: العلاقات الاقتصادية:

تمثلت العلاقات الاقتصادية الى جانب العلاقات السياسية بالصعود والهبوط بين مصر والاردن فقد ازدهر التبادل التجاري بازدهار العلاقة السياسية، حيث بدأت العلاقات التجارية بين مصر والاردن في التزايد بشكل سريع بدءأ من العام ١٩٨٤[١٢] فقد ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين الدولتين الى ٩ , ٣ الف دينار صادرات اردنية الى مصر مقابل ٦٦٢٨ مليون دينار واردات اردنية ثم واصلت الارتفاع لتصل الى ٣٢ , ٣ مليون دينار صادرات اردنية، وانخفضت الواردات الى ٤٣١٥ مليون دينار عام١٩٨٥ ثم قفزت الصادرات الاردنية الى ٣٩٧٨ مليون دينار وارتفعت الواردات الاردنية الى ٩١٦٦ مليون دينار عام ١٩٨٦ وسجلت الصادرات الاردنية الى مصر رقماً قياسيا عام ١٩٨٧ لتصل الى ١٣٤٤٧ مليون دينار، بينما بلغت الصادرات المصرية الى ٩٦٢١ مليون دينار وبعد عودة العلاقات بين

البلدين جرى توقيع البروتوكول التجاري الثامن في القاهرة في ٢٥/ تشرين الاول١٩٨٤ وشهدت الاعوام ١٩٨٥ و١٩٨٧ توقيع البروتوكولات التجارية عام ١٩٨٥ و في شهر حزيران ١٩٨٧ في عمان والقاهرة على الترتيب، بحيث ارتفع حجم التبادل التجاري من ٥٠ مليون دولار في البروتوكول السادس عام ١٩٨٧ الى ٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٤[١٣].

وبالنسبة للجنة العليا المصرية – الاردنية وهي اول لجنة عربية مشتركة ففي ٢٢/ تشرين الاول ١٩٨٤ وفي اعقاب عودة العلاقات بين مصر والاردن بدأت اجتماعات اللجان العليا المشتركة بين البلدين في القاهرة اثناء الزيارة التي قام بها سمو الامير الحسن بعد عودة العلاقات.

حيث وضع اسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين القاهرة وعمان، وفي اطار هذا الاجتماع تم الاتفاق على ربط المشرق العربي بالمغرب العربي، وتم انجاز الخط الملاحي البحري بين ميناء نويبع المصري وميناء العقبة الاردني على البحر الاحمر وكان له اثره الواضح في تقدم حركة النقل، وتنشيط حركة التجارة وتدفق السياح العرب برا عبر نويبع العقبة[١٤]. وقد تم افتتاحه في ٢٥/ ٤/ ١٩٨٥ بحضور الرئيس محمد حسني مبارك والسلطان قابوس سلطان عمان حيث رحب جلالة الملك بهذه البداية الخيرة لاتصال مصري اردني دائم وتواصل عربي مستمر مؤكداً ان ذلك لن يزيدنا الا اصراراً على مواصلة النضال والعمل الجاد الدؤوب من اجل تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. ليكون الجسر المصري – الاردني رديفاً موازياً لشريان الاتصال الفلسطيني في الجسم العربي الواحد.

وعودة الى اللجنة العليا فقد سجلت الفترة من العام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٧ ستة اجتماعات للجنة العليا المصرية الاردنية المشتركة في القاهرة وعمان، وبواقع اجتماعين في كل من الاعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦ ١٩٨٧ واسفرت عن توقيع (٢٢) اتفاقية وبروتوكولات في مجالات مختلفة. وفي بداية الثمانينات تعرضت

العلاقات الاقتصادية المصرية - الاردنية الى ادنى مستوياتها نتيجة القطيعه السياسية التي حدثت بينهما وذلك بعد قيام حكومة مصر بعقد اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية معاهدة السلام بينها وبين اسرائيل[١٥].

لقد كان للمؤسسات الشعبية في مصر والاردن دور بارز في المجال الاقتصادي حيث قام اتحاد غرف التجارة الاردنية وغرف الصناعة الاردنية والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية سعيا منهما الى تدعيم روابط التعاون والتنسيق بين البلدين ورغبة منهما في تنمية التعاون القائم بينهما ووصولاً للتنسيق الاقتصادي الكامل وايماناً بالدور الهام الذي اصبحت تلعبه الغرف المشتركة في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية في جميع المجالات وحرصاً على توفير افضل الامكانيات والسبل لتنفيذ وتوطيد الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين الشقيقتين وتم الاتفاق على انشاء غرفة تجارية مشتركة[١٦]. واستمراراً لهذا التعاون فقد وقعت في ١٣/ كانون الثاني/ ٢٠٠٥ كلا من غرفة تجارة القاهرة وغرفة تجارة عمان اتفاقية تعاون تهدف الى تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وتنص الاتفاقية على دعم الروابط بين اعضاء الغرفتين العاملين في قطاعات التجارة والزراعة، والعمل على تبادل الوفود التجارية والاقتصادية بين البلدين لزيادة التبادل التجاري والاستثماري وصولا الى زيادة الانتاج وتنمية التجارة وازدهارها بين البلدين. وتنص الاتفاقية على تنظيم معارض واسواق تجارية بطريقة دورية في كل من البلدين لعرض المنتجات الصناعية والزراعية والخدمية وتبادل المعلومات والاحصاءات الاقتصادية وتبادل الوفود السياحية بين الجانبين للتعرف على مدى التميز والتقدم في كافة المجالات والفرص المتاحة للأستثمار واحتياجات السوق من السلع المختلفة[١٧].

وتطرقت الاتفاقية الى حل المشكلات التي قد تحصل بين المتعاملين في القطاع التجاري عن طريق لجان التحكيم المتاحة لدى

الغرفة او اتحادها بدون اللجوء الى القضاء[١٨]. ويعكس ذلك تشجيع الجانب الرسمي لهذا التقارب بين الدولتين والذي يمثل تعزيزا لقواعد العمل العربي المشترك والذي يتجه لتأكيد دور القطاع الخاص في كلا البلدين من اجل توحيد الجهود لأزالة كل العوائق الادارية. وتعقد لقاءات مستمرة بين رجال الاعمال المصريين والاردنيين تحت مسمى (مجلس الاعمال المصري الاردني المشترك) حيث يوجه مطالب الى الحكومتين المصرية – والاردنية في مجالات الاقتصاد وخاصة التجارة. حيث دعا رجال الاعمال في لقاء عقد في عمان ٢٥/ شباط/ ٢٠٠٧ الى تشكيل لجنة مشتركة من رجال الاعمال في البلدين للتعاون في مجالات صناعة السيارات و الجرارات ومكوناتهما واقامة مشاريع مشتركة والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في كل منهما والتركيز على قطاعي السياحة و الادوية والغاز الطبيعي والتعدين ومنتجات البحر الميت وتكنولوجيا المعلومات والسكك الحديدية والمناطق الحرة ومشاريع الخصخصة[١٩].

ومن جوانب التعاون غير الرسمي التعاون المالي بين المؤسسات المالية في البلدين فقد قام البنك العقاري المصري العربي بتوقيع اتفاقية قرض مع الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري بهدف مساعدة اكبر شريحة من المواطنين على امتلاك منازل ووحدات سكنية من خلال القروض السكنية الممنوحة من قبل البنك العقاري المصري العربي بضمان رهونات عقارية.وهذا يشير الى وجود استثمارات متبادلة في مجال العقارات حيث توجد شركات مصرية تعمل بالاردن وكذلك في مجال الورق والالمنيوم وهنالك رأسمال كبير للغاية في سهل حشيش بالغردقة لمستثمر اردني بقيمة ملياري دولار[٢٠].

ثانيا: العلاقات الثقافية

يشجع الجانبان المصري والاردني جامعاتهما ومعاهدهما العليا ومكتباتهما المتناظرة على اقامة تعاون واتفاقيات علمية ثقافية مباشرة فيما

بينهما، وتبادل اعضاء هيئة التدريس والعلماء في زيارات للتدريب واجراء البحوث، كما ويعمل الطرفان على تشجيع جامعاتهما على عقد المؤتمرات والندوات العلمية المشتركة وتوجيه الدعوات للمشاركة فيها وتبادل زيارات العاملين في مجالات التعليم العالي والجامعات للأطلاع وتبادل الخبرات وتقدم وزارة التعليم العالي المصرية والاردنية سنوياً عدداً من المقاعد الدراسية بالمرحلة الجامعية الاولى والماجستير والدكتوراه في الجامعات والمعاهد العليا المصرية ويعمل الجانبان على التعاون في اجراء البحوث المشتركة بين المتخصصين في كلا البلدين من خلال اللقاءات المشتركة. ويشجع الجانبان اقامة التعاون العلمي والتكنولوجي بين المراكز والمعاهد البحثية في البلدين وتبادل الزيارات العلمية بين العلماء واعضاء وهيئات البحوث والخبراء التكنولوجيين وتبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية في المجالات ذات الاهتمام المشترك لكلا البلدين وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل والدورات التدريبية المشتركة في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. واقامة المشروعات البحثية المشتركة وتبادل نتائج الابحاث.

يتبادل الجانبان زيارات الوفود والخطط والمناهج والكتب المدرسية لجميع المراحل الدراسية ولمختلف فروع التعليم، كما يتبادلان الوثائق والمعلومات والنشرات والخبرات والتعرض لاهم المستجدات في المجالات التربوية والبحوث التربوية وبالاضافة الى المواد التعليمية والبرامج التلفزيونية التربوية بناء على طلب اي من الجانبين ويعمل كل جانب على تسهيل قبول الطلبة وانتقالهم في المدارس الحكومية والخاصة مع الاخذ بعين الاعتبار سن القبول وتعليمات انتقال الطلبة المعمول بها لدى الجانب الاخر[٢١].

يعمل الجانبان على التنسيق فيما بينهما في مجال التشريعات المكتبية والوثائقية ويسهل كل طرف للطرف الاخر تصوير الوثائق والمخطوطات

الموجـودة في مكتباتـه لغايـات البحـث العلمـي والتوثيـق. ويتبـادل الجانبـان اقامـة معـارض الكتـب والمطبوعـات الثقافيـة والفنيـة والوثـائق والاشـتراك في معـارض الكتـب التـي تقـام في كـلا البلـدين وفـق اتفـاق وترتيـب مناسـبين ومن خلال القنوات الدبلوماسية.

يشـجع الجانبـان المشـاركة في النـدوات والمـؤتمرات الثقافيـة والفكريـة التـي تقـام في كـلا البلـدين ويعمـل الجانبـان علـى تبـادل المحاضـرين والخـبراء والمعلومـات والزيـارات بـين العـاملين في الاجهـزة والمؤسسـات والحقـول الثقافيـة بمـا في ذلك ثقافة الطفل في كلا البلدين.

يشـجع الجانبـان تبـادل الخـبرات في مجـال العمـل المسـرحي والسـينمائي وانتـاج اعمـال مسـرحية وسـينمائية مشـتركة وتشـجيع كـل بلـد مشـاركة البلـد الاخـر في المهرجانـات وتبـادل الفـرق الفنيـة والفلكلوريـة والاعمـال المسـرحية التـي تقـام في كـلا البلـدين. والمتـابع لمـا تـم تحقيقـه في المجـال الثقـافي يـرى ان العلاقـات الثقافيـة الرسـمية وغيـر الرسـمية نشـطت بـين الطـرفين وفي مختلـف المجـالات. تشـهد العلاقـات الثقافيـة بـين مصـر والاردن نشـاطاً مسـتمراً يتمثـل في زيـادة تبـادل الزيـارات علـى مـدار العـام بـين الاكـاديميين والمتخصصـين وتنظـيم ورش عمل متخصصة.

كمـا تستضـيف المنتـديات الثقافيـة والسياسـية الاردنيـة مثـل منتـدى عبـد الحميـد شـومان ومنتـدى الفكـر العربـي والمنتـدى العربـي ومراكـز البحـوث المتنوعـة العديـد مـن الشخصـيات المصـرية التـي تمثـل رمـوزاً في مختلـف مجـالات الفكـر والثقافـة، حيـث تحظـى مصـر بفنانيهـا ومثقفيهـا بحضـور ومكانـة خاصـة علـى السـاحة الاردنيـة. ويتواجـد في الاردن حـوالي ٧ الاف طالـب مصـري مقيـدين في مراحـل التعلـيم المختلفـة ويتواجـد في مصـر حـوالي ٨٧٠ طالـب اردني مـا بـين دارسـين في المـدارس الحكوميـة والخاصـة، تعتـبر المـنح التعليميـة المتبادلـة مـن ابـرز مظـاهر التعـاون بـين الجـانبين حيـث يحصـل الطلبـة الاردنيـون في الجامعـات المصـرية علـى ١٠ مـنح مجانيـة في كليـة الطـب و١٥ منحـة مجانيـة للدراسـات

العليا في تخصصات مختلفة فضلا عن ١٥ مقعد في الطب البشري كل سنة. بينما تمنح الحكومة الاردنية الطلبة المصريين ١٠٠ منحة سنوياً منها ٢٠ منحة مجانية في الجامعات الحكومية المختلفة[٢٢]. كما تقدم منح مصرية لعشرات الطلبة الاردنيين ومنح اردنية لطلبة مصريين وهناك اقبال على الدراسة من قبل الطلبة الاردنيين في الجامعات المصرية وقد عبر الطلبة وذويهم عن تقديرهم للتكريم الذي قدمته لهم السفارة المصرية في عمان معبرين عن املهم بأن يستمر التعاون بين مصر – والاردن في المجالات الثقافية والتعليمية.

ولمواكبة الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم فقد وقع الاردن ومصر في عام ٢٠٠٥ مذكرة تفاهم مشتركة حول بدء التعليم الالكتروني، وتهدف هذه الاتفاقية الى وضع اسس للتعاون بين الطرفين من اجل تبادل الخبرات في مجال التعليم الالكتروني من اجل التطوير في هذا المجال في المنطقة وذلك بناء على عدة اسس اهمها تصميم نموذج عمل لتطوير التعليم الالكتروني بين طرفي الاتفاق من جانب ومن جانب اخر الاجهزة الحكومية، المنظمات غير الحكومية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات التعليمية شركات خدمات الانترنت المحليين والشركات متعددة الجنسيات على ان يكون النموذج مبني على اساس المنفعة المشتركة للطرفين ثم تفعيل التحالف مع شركات الانترنت لتقديم خدمات ممتازة لها محتوى مناسب للتعليم الالكتروني. بالإضافة الى تفعيل التحالف مع المعاهد التدريبية والتعليمية في كل دول المنطقة من باب جعلها مصدر لتطوير المحتوى وتعديله واخيراً استخدام الامكانات المتاحة من قوى بشرية وبنية تحتية وتكنولوجيا لخلق صناعة لتطوير المحتوى تقوم على اسس دولية وبالتالي تساعد في بناء مهارات وخلق فرص عمل ومن ثم حدوث نقلة ثقافية نحو مجتمع الكتروني لسد الفجوة الرقمية[٢٣]. ما سبق يبين مدى تطور العلاقات على المستوى الرسمي والشعبي بين البلدين .

المبحث الثالث
المحددات الداخلية

هناك عدد من المتغيرات المحلية التي تلعب دوراً كبيراً في إدراك صانعي القرار المصري والاردني عند اتخاذهم لأي قرار، كما وتسهم في تحديد طبيعة ونمط العلاقات بين البلدين.

أولاً: العامل الجغرافي:

يعتبر المتغير الجغرافي من أهم عناصر البيئة الداخلية التي تؤثر في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار. ويعد هذا المتغير من أكثر محددات العلاقات الدولية ثباتاً[٢٤]. لكن أهمية الجغرافية تتغير من وقت إلى آخر. ففي القرن العشرين مثلاً تأثرت الاعتبارات الجغرافية بالسلاح الجوي وبتقنية الاتصالات المتقدمة[٢٥]. ومع ذلك فإن الفرق يبقى شاسعاً ما بين مدركات صانع قرار في دولة تتمتع بموقع استراتيجي وقدرات اقتصادية كبيرة وحدود محصنة وقوى بشرية كبيرة وفاعلة... الخ، وبين قدرات صانع قرار في دولة تفتقر الى هذه الميزات. وعلى العموم، تنبع أهمية المحدد الجغرافي كأحد محددات السياسة الخارجية للدولة من أن هذا المتغير قد يفضي الى علاقة صراعية مع دولة مجاورة نتيجة عدم وجود حدود طبيعية مانعة أو نتيجة لتمتع الدولة بموقع استراتيجي هام[٢٦]. وبالنسبة للأردن، فأنه يمثل نموذجاً للدول التي يفرض عليه الواقع الجغرافي ذاته كمحدد هام لسياسته الخارجية.

فوقوع الأردن اقليماً وسط دول كبيرة وقوية عسكرياً واقتصادياً وبشرياً[٢٧]، ومختلفة عنه ايديولوجياً، أدى بصانع القرار السياسي الأردني لأنه يعيش حالة هاجس أمني مستمر[٢٨]. فسورية والعراق والسعودية وإسرائيل، ودول تحيط بالأردن، ولكل واحدة منها ميزة عسكرية أو اقتصادية أو بشرية تجعلها في وضع تتميز به عنه. إضافة الى ذلك، فإن هذه الدول لها سياسات ونظم حكم خاصة بها وعقائد وأهداف لا تلتقي مع أهداف السياسة الخارجية الأردنية. وقد أعطى هذا الموقع دوراً

كبيراً للتأثيرات الخارجية على الأردن، وخاصة الإقليمية منها.

ثانياً: المتغير التاريخي:

يقصد بالمتغير التاريخي، مجموعة التأثيرات التي تتركها التجارب والقيم والتقاليد الاجتماعية لمجتمع معين على سلوك أعضائه وعلى علاقاتهم المتبادلة وعلى كيفية تفسيرهم للماضي وتقييمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل وعند الحديث عن المتغير التاريخي في العلاقات الأردنية المصرية، فإن كلا البلدين يجمعهما التقارب الجغرافي.

وبالنسبة للأردن، فقد لعب الإرث التاريخي والتنافس الاسري دوراً كبيراً في توجيه السياسة الخارجية الأردنية، وفي هذا الإطار، فقد كرس التاريخ لسورية الطبيعية وحدة تاريخية، وجاء بالهاشميين قادة للأمه بما تجسده هذه العائلة من ابعاد دينية وقومية للشخصية العربية[٢٩]. فعلاوة على نسب هذه الاسرة للنبي صلى الله عليه وسلم، فأنها امتداد مباشر لقيادة الثورة العربية الكبرى التي جاءت بأول محاولة في تاريخ العرب الحديث لإقامة دولة عربية موحدة بقيادة الهاشميين[٣٠]. أما بالنسبة لمصر فإن عنصر التاريخ يمثل أحد الثوابت لنشأة الحضارة المصرية وحركتها وانتشارها وتراكم دورها التاريخي، حيث الميل للأفكار الإمبراطورية والوحدوية قائمة في العصور التاريخية لمصر ولها دور قيادي فيه، وحضارة مصر شاهدة على ذلك. وفي سياق ذلك فإن عصور صلاح الدين الايوبي، ومحمد علي، وجمال عبد الناصر أبرز الحالات على ترجمة هذا الدور القيادي الطموح رغم ما تعرض لحضارات خارجية شديدة وقاسية[٣١].

وارتبطت سياسة مصر الخارجية على مر العصور بمعطيات جيوستراتيجية املتها عوامل جغرافية وتاريخية اتسمت بثبات نسبي. فالجغرافية جعلت من مصر دولة تعتمد اعتماداً شبه كلي على مياه نهر ينبع خارج أراضيها ويجري داخل دول عدة قبل أن يصل الى حدودها الجنوبية.

أما التاريخ فتشير دروسه إلى إن معظم الغزاة أتوا الى مصر عبر بوابتها

الشمالية الشرقية وكثيراً ما كانوا يواصلون زحفهم في اتجاه فلسطين والشام لتأمين احتلالهم لها، أما الغزاة الذين جاءوا قاصدين الشام وفلسطين فعادة ما كانوا يواصلون زحفهم في اتجاه مصر لتأمين بقائهم في المشرق، ما جعل من مصر وفلسطين والشام كتلة استراتيجية واحدة ترتبط بمصير واحد(٣٢).

ثالثاً: المصلحة الوطنية:

تعتبر المصلحة الوطنية المحرك الأساسي للسياسة الخارجية وبالتالي للعلاقات الدولية، وهي الهدف الأسمى الذي تسعى الدولة لتحقيقه، كما أنها الحق الطبيعي لأي أمة أو بلد في الحياة الأمنة ضمن حدود معترف بها بعيداً عن عوامل التهديد، والحق في الازدهار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي(٣٣). وقد اعتادت الدول على استخدام مصطلح المصلحة الوطنية أو القومية للتعبير عن كل ما يتعلق باستقرارها وسيادتها بما في ذلك أمنها الوطني(٣٤).

وبالنسبة للأردن، فأنه ومنذ تسلم الملك الحسين بن طلال مقاليد الحكم في الأردن، وهو يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية لبلاده، والحفاظ على النظام السياسي الهاشمي الذي يحقق هذه المصلحة، وقد رأى ان تحالفه مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة يمكن أن يحقق له ذلك وان يساعده على لعب دور في المنطقة، خاصة في ظل موقعه الحساس بين مجموعة من الدول القوية، ومنها مصر وسورية وإسرائيل. ومع تطورات الاحداث، فقد أملت المصلحة الوطنية على الأردن أن يتخذ موقفاً واضحاً تجاه التدخل الأجنبي في المنطقة، واقتضت مصلحته الوطنيه كذلك ان يدخل في العمليه السلميه مع اسرائيل وان يوقع معاهدة سلام معها عام ١٩٩٤، كما ان العراق هو العمق الاستراتيجي الشرقي للوطن العربي.

أما بالنسبة لمصر فهنالك العديد من المتغيرات التي تتعلق بالمصلحة الوطنية المصرية ومنها(٣٥):

١. الصراع على السلطة.
٢. فرصة أو إمكانية سيطرة الاخوان المسلمين على السلطة.

٣. السيطرة على نظام الحكم في مصر عبر محاكاة النظام الإيراني.
٤. أن تقوم سياسة مصر الخارجية على القيام بدور نشط في المجال الإقليمي العربي والدولي.
٥. ان توازن السياسة الخارجية بين علاقاتها الغربية من جهة، وتزعمها القومي في الدائرة العربية من جهة أخرى.
٦. أن تكون المحرك لأي مشروع قومي من منطلق مساحتها وموقعها الجغرافي المتميز بين القارات الثلاث.
٧. أن تقف في وجه أي توجه قطري للزعامة العربية – القومية، كون ذلك سيكون على حساب مصلحة مصر الوطنية والقومية في الزعامة الإقليمية.
٨. أن تتم عملية تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، كون الصراح يبقي مصر في حالة نزاع مستمر ويفقدها شرعيتها الدولية في امساك زمام الأمور، وهذا يفسر انفراد مصر في اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩م.
٩. أن مصر دولة عربية كبرى بما يترتب عليها من مسؤوليات والتزامات.
١٠. احترام وحدة أراضي وسيادة الدول القائمة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
١١. السعي الى اخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أنواع أسلحة التدمير الشامل.
١٢. عدم اغفال مصادر التهديد الداخلية ويأتي الإرهاب في مقدمتها.
١٣. هناك شبه اتفاق على ان المصدر الرئيسي لتهديد المصلحة الوطنية والأمن القومي المصري يقع خارج الحدود المصرية (إسرائيل ثم ايران، السودان وتركيا لاقدامها على سلوكيات معينة ضد الأمن المصري)[٣٦].

المبحث الرابع
المحددات الاقليمية

تعكس المتغيرات الإقليمية تأثيرها بشكل أو بآخر على السلوك السياسي الخارجي لأي دولة، على أساس التفاعل بين سياستها الخارجية

والسياسة الخارجية لغيرها من الدول[٣٧].

ويمكن القول بأن السياسة الخارجية لكل من مصر والأردن قد تأثرت بمتغيرات إقليمية وكما يأتي:

أولاً: سمات وانماط التفاعل في النظام العربي ودول الجوار (النظام الإقليمي العربي)

بالنسبة لسمات وانماط التفاعل في النظام الإقليمي العربي ودول الجوار والتي لها تأثير على السياستين الخارجيتين الأردنية والمصرية، فتتمثل بما يلي:

١ـ الدور العراقي

يجمع كل من الأردن والعراق جغرافياً مصطلح الهلال الخصيب، وهو مصطلح يق رب البلدين من امال الوحدة في دولة واحدة. وقد بقي العراق عمقاً استراتيجياً للأردن، واتسمت علاقاته معه بأنها ودية بالمقارنة مع العلاقات العربية الأخرى.

وهكذا فقد وقف الأردن الى جانب العراق في حربه ضد ايران، وكرر موقفه في حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت". وكان لوقفته تلك ثمناً غالياً دفعه الأردن، حيث تم طرد حوالي (٢٥٠) ألف اردني وفلسطيني من دول الخليج إلى الأردن[٣٨] ولحقت بالأردن خسائر اقتصادية كبيرة، وجمدت علاقات الأردن مع دول الخليج ومصر. كما فرض عليه الحصار من قبل الولايات المتحدة، مما أدى الى اجباره على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤.

وبالمقابل، فإن العراق يعتبر الأردن عمقه الجغرافي الاستراتيجي الهام ومنفذه على العالم إذا ما أغلقت الأبواب بوجهه. وهكذا، فإن مصلحة العراق تقتضي الحفاظ على الأردن وعلى علاقات طيبة معه.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، عمل الأردن على دعمه للعملية السياسية في العراق ودفع الأطراف المتنازعة الى الاتفاق والجلوس على طاولة واحدة للحفاظ على وحدة العراق وتخليص شعبه من ويلات الحروب والدمار.

وفيما يتعلق برؤية مصر للعراق فهي تمثل رؤية قومية تتبع من ايمان

مصر الراسخ بجامعة الدول العربية وذلك في منظومة الامن القومي العربي. فمصر عارضت الاحتلال الأمريكي وما زالت وموقف مصر الذي ينطلق نت بعد قومي انعكس على السياسة الخارجية المصرية، ويمكن القول ان مصر رأت الاحتلال الأمريكي من منظور اشمل وهو محاولة لفرض الإرادة الامريكية على دول الشرق الأوسط واستخدام الأراضي العربية لاحتواء روسيا والصين وترسيخ السيطرة الامريكية على منابع البترول. فمصر ادركت أنه كانت هناك نية لتكرار التجربة مع دول أخرى فلأول مرة في تاريخ العلاقات الامريكية العربية يحدث هذا الاحتلال الذي استهدف مواطنين عرب ومسلمين، كما رأت مصر ان التحرك المنفرد في مواجهة الاحتلال الأمريكي للعراق، لن يجدي فالمطلوب هو التحرك الجماعي الذي يقوم في شق منه على التنسيق الإقليمي ووضع عدد من المبادئ التي تشكل هادياً في التعامل مع الوضع العراقي، وفي شق أخر على التنسيق مع الولايات المتحدة باعتبارها صاحبة اليد الطولى فيما يجري في العراق. ويمكن استخلاص الرؤية المصرية العامة للوضع في العراق[٣٩]:

١- التأكيد على التزامات العراق تجاه العالم العربي، والتي تتطلب أن يقوم العرب بتأييد التضامن مع العراق بتنوعه الديني والعرقي. واحترام سيادته وعدم التدخل في شئونه الداخلية.

٢- التحذير من العنف الطائفي والذي يقود الى انقسامات اجتماعية وسياسية تضر باستقرار العراق، ويطلب من القادة العراقيون أن يقفوا ضد هذه المظاهر بكل الأساليب الممكنة.

٣- التأكيد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعكس توقعات الشعب العراقي في الاستقرار والتقدم.

كان من ضمن المبادئ التي تؤمن بها القيادة المصرية هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي هذا السياق تجدر الإشارة الى بيان الرئيس الأسبق حسني مبارك في

(٢٩/ مارس/ ٢٠٠٣) الذي ذكر فيه أن مصر حرصت منذ بداية الازمة العراقية على التمسك بعدد من المبادئ الرئيسية، المتمثلة رفض محاولات التدخل في تغيير أنظمة الحكم بالقوة، انطلاقاً من ان نظام الحكم هو شأن داخلي تختص به كل دولة، اخذة في الاعتبار خصوصيتها الثقافية والدينية والاجتماعية وتطورها السياسي والاقتصادي ودون تدخل خارجي لفرض نمط أو نموذج بعينه، مما سبق، فإننا نلاحظ الدور الذي يلعبه العراق كمحدد بالنسبة للأردن في علاقاته مع مصر.

٢ـ الدور المصري

على الرغم من أن الدور المصري شهد تراجعاً ملحوظاً بسبب اتفاقية كامب ديفيد التي قيدت السياسة الخارجية المصرية نوعاً ما وبسبب ما قامت به الولايات المتحدة وإسرائيل من تطويق للدور الاستراتيجي والسياسي لمصر في المنطقة[٤٠]، إلا أن المتغير المصري بقي من أبرز المتغيرات التي اثرت ولا يزال لها دور كبير في التأثير على حركة صانع القرار السياسي الخارجي الأردني، بسبب موقعها الجغرافي ومساحتها الكبيرة (١١ ضعف مساحة الأردن) وعدد سكانها الضخم (١٥ ضعف عدد سكان الأردن) ناهيك عن الإمكانيات العسكرية والاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها وحركتها السياسية الفاعلة في العالم العربي.

وتعكس العلاقات الأردنية – المصرية علاقات صداقة طبيعية بين دولتين صديقتين ناتجة عن إن مصر ليس لها طموحات توسعية في الأردن وإن مصلحتها الأساسية فيه هي عدم خضوعه لهيمنة أي دولة إقليمية أخرى، مما يجعل منها حليفاً لمواجهة أي تهديد يتعرض له الأردن من قبل دول مجاورة، مثل إسرائيل أو سورية مثلاً، وبما يعزز بالتالي من العملية الاتصالية بين البلدين.

في الوقت ذاته، فإن الأردن يحتاج دوماً الى الدور المصري. كيف لا؟ وقد كان الملك الحسين يطلق عليها دوماً "الشقيقة الكبرى" ولأجل ذلك، فقد قاد الأردن عام ١٩٨٧ حملة لإعادة مصر الى الصف العربي

واستئناف العلاقات الدبلوماسية معها، وعودة مشاركتها في اعمال الجامعة العربية، بعد مقاطعة الدول المجاورة لها منذ عام ١٩٧٩[٤١]. وقد كانت الحرب العراقية الإيرانية أحد المبررات لإعادة مصر الى الساحة العربية. فقد كان هناك شعور عربي عام، وأردني خاص، بالتهديد الإيراني للمنطقة، وكان البديل هو إعادة مصر الى الصف العربي.

وقد استمرت العلاقات الأردنية – المصرية بالتحسن، حيث عادت مصر الى مجلس التعاون العربي (مصر، الأردن، اليمن، العراق) عام ١٩٨٩، الذي لم تدخله سورية. لكن ازمة الخليج جاءت لتبرز حالة الانقطاع المؤقت للعلاقات الأردنية – المصرية، بسبب تباين مواقف الطرفين من تلك الأزمة. إلا أن العلاقات عادت مع توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤ الى طبيعتها الحسنة.

ويمكن النظر إلى المتغير المصري في علاقات الأردن مع مصر انطلاقاً من أن مصر هي قوة كبرى من قوى محور الاعتدال الذي درج الأردن على تعزيزه لإزالة الضغوطات القائمة من خلال المحور الإيراني وتحالفها مع تيارات اعتبرت تهديداً لعملية السلام مثل حزب الله، واحتضان سورية لتنظيمات راديكالية هددت الأمن الأردني مرات عديدة، حيث قامت حماس مثلاً بتهريب السلاح بواسطة الأردن الى الضفة الغربية وبواسطة مصر الى معبر رفح، وهنا لابد من الإشارة إلى تغير الموقف المصري نحو الاعتدال مما قربه الى الموقف التقليدي الأردني.

٣ـ الدور الإسرائيلي

يشكل المتغير الإسرائيلي أحد المحددات الهامة للسياستين الخارجيتين الأردنية والمصرية بشكل عام.

وقد لعب المتغير الإسرائيلي دوراً كبيراً كمحدد للعلاقات الأردنية، وخاصة عندما قام الأردن بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤، وفي هذا الإطار، فإن إسرائيل حاولت الانفراد بالأردن[٤٢] بسبب موقعه الجغرافي الذي يشكل قلقاً كبيراً لها،

وكانت قد وضعت سورية ضمن الخطوط الحمراء في استراتيجيتها تجاه الأردن. فقد اعتبرت عقد اتفاقيات عسكرية أردنية مع دمشق أو مع بغداد قد تدخل بموجبها الى الأردن قوات سورية أو عراقية، يشكل خطاً أحمر بالنسبة لإسرائيل[٤٣]، وأنها ستستخدم القوة العسكرية لمنعه حال حدوثه[٤٤]. فالأردن من وجهة نظر إسرائيل هو عمق استراتيجي لإسرائيل في وضعها الحالي، وجزء منها في مخططاتها الصهيونية، وأرض بديلة للفلسطينيين في المخططات المستقبلية. وعلى الرغم من أن اتفاقية وادي عربة جاءت لتحد من هذه الاطماع والطموحات الإسرائيلية على المدى المنظور.

اثبت اتفاق السلام الموقع بين مصر وإسرائيل أنه مستقر من الناحية الاستراتيجية، حيث أدت مسألة نزع السلاح من سيناء الى تقليل إمكانيات حدوث مفاجآت، لكن ذلك لا يعني أن مسألة وقوع حرب بين إسرائيل ومصر لم تعد قائمة.

وإذا كان لهذا الاتفاق ثماره المتمثلة في إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وهو ما يعد بمثابة مكسب حيوي لإسرائيل فضلاً عن تمهيد الطريق للمفاوضات بين إسرائيل ودول عربية أخرى مثل توقيع الأردن لاتفاق سلام مماثل في العام ١٩٩٤، وقيام مصر بلعب دور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين؛ فإن الاتفاق ذاته تعرض للعديد من الأزمات، بدءاً من ضم إسرائيل لهضبة الجولان السورية كاملة وشن هجوم على المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١، وشن حرب على لبنان في عام ١٩٨٢، ثم اندلاع المواجهات بين إسرائيل والفلسطينيين، وهي المواجهات التي كان لها أن تزداد لولا تدخل مصر ضد إسرائيل بشكل واضح ضد العمليات العسكرية التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين.

لقد تولدت العلاقات بين البلدين نتيجة لرغبة مصر في التمسك باتفاق السلام مع إسرائيل، لكن دون الدخول في علاقات اقتصادية وثقافية وسياحية، الأمر الذي جعل هذا السلام بارداً، ومع ذلك فإن ثمة عوامل تخص الجانب المصري قد تؤدي إلى

تقويض الاتفاق، وهناك بعض المتغيرات التي يجب الأخذ بها عند تقييم العلاقات المصرية الإسرائيلية ومن ضمنها[٤٥]:

١- طيلة السنوات الماضية سار لدى الجانب المصري إحساس بأن إسرائيل تسعى من أجل الهيمنة على المنطقة.

٢- على الصعيد العسكري لا تزال إسرائيل الدولة الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأنها تحتكر القوة النووية.

٣- على الرغم من قيام الولايات المتحدة بدعم مصر وتقديم المساعدة لها، إلا ان إسرائيل لا زالت مصرة على أن يكون لها القوة الأكبر في المنطقة.

٤- على الرغم من تراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها لا زالت تمتلك قدراً كبيراً من القوة، وكذلك فإن مسألة علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل تظل أمراً مقلقاً لمصر والعرب.

٥- قوة الاقتصاد الإسرائيلي نسبياً يضيف لتل أبيب قدر من القوة ويدعم من مكانتها في منطقة الشرق الأوسط.

٦- ترى مصر ذاتها دولة رائدة في المنطقة، واي تطور لإسرائيل قد يكون على حسابها، الأمر الذي يجعلها تحفز من خطها للعمل ضد إسرائيل.

٧- تبدي مصر قدراً من الأهمية للتمسك باتفاق السلام مع إسرائيل بسبب الحفاظ على قوتها وكذلك من أجل الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة، لكنها في ذات الوقت ترى وجوب منع إسرائيل من محاولات استغلال قوتها في إملاء ما تريده على العالم العربي بوجه عام وعليها بوجه خاص، ولهذا تسعى بقدر الإمكان للتقليل من حجم العلاقات معها.

٨- أخطار على المستوى الإقليمي: لو امتلكت ايران سلاحاً نووياً مع صعودها الراهن بالمنطقة، فذلك يدفع مصر الى امتلاك السلاح النووي، الأمر الذي قد يزعزع

علاقاتها مع إسرائيل. وحتى إذا لم يحدث ذلك، فإن القضية النووية قد تضر بالعلاقات بين البلدين، خاصة على ضوء الحماس الزائد في مصر بضرورة تحييد القوة النووية الإسرائيلية.

٩- تكرار التصادم بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد يؤدي الى حدوث تشابكات بين مصر وإسرائيل. لكن التوتر بين الطرفين بسبب الفلسطينيين بوجه عام، وبسبب ما يحدث في قطاع غزة بوجه خاص، لن يكون سبباً كافياً لحدوث مواجهات عسكرية بينهما. كما أن هناك شكوك بأن تسمح مصر لنفسها بالانجرار الى مغامرة عسكرية خطيرة، إذا ما بادرت سوريا بشن الحرب على إسرائيل.

المبحث الخامس
المحددات الدولية

إن البيئة الخارجية هي من أهم العوامل المؤثرة في قرارات السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية. والبيئة الدولية هي أحد مكونات البيئة الخارجية التي تشمل في العادة وحدات سياسية ذات نفوذ كبير، بالإضافة إلى منظمات دولية لها وزن كبير. من هنا، فإن النظام الدولي، أو القوى المتحكمة فيه يعد محدداً هاماً من محددات بيئة القرار السياسي الخارجي للوحدات السياسية المكونة له.

أولاً: الدور الأمريكي

قبل الحديث عن الدور الأمريكي في العلاقات الأردنية – المصرية، لابد من الإشارة الى إن المملكة المتحدة كان لها الدور الرئيس في بناء الدولة الأردنية واعدادها لتكون دولة مستقلة. فقد أخذت على عاتقها منذ البداية بناء البنية التحتية للدولة الأردنية وتهيئة الكوادر الإدارية والسياسية فيها للقيام بأعمال الدولة، كما كان لها الدور الرئيس في رسم سياسة الدولة الأردنية لأكثر من ثلاثة عقود[٤٦]. فالمعاهدات البريطانية – الأردنية في اعوام ١٩٢٨، ١٩٤٦، ١٩٤٨، والاتفاقيات الملحقة بها، أعطت الحكومة البريطانية مساحة مفتوحة من التدخل في شؤون الأردن الداخلية، وبالتالي ممارسة تأثير كبير

على عملية صنع القرار السياسي الأردني وعلى استقلال الأردن. يؤكد ذلك الملك الحسين بن طلال بقوله بأنه كان للتدخل البريطاني آنذاك تأثير كبير على استقلال الأردن[٤٧].

أما بالنسبة للمتغير الأمريكي، فقد بدأ الاهتمام الأمريكي بشؤون العالم العربي يأخذ مكانه بعد خروج بريطانيا كقوة عظمى من المنطقة العربية عام ١٩٤٥، لعدم قدرتها على الاستمرار كقوة عظمى في العالم الغربي. ولقد جاء الاهتمام الأمريكي بالوطن العربي لعدة أسباب، أهمها[٤٨]:

أ- الثورات النفطية والموقع الاستراتيجي الهام للمنطقة العربية.

ب- تكريس سياسة النفوذ والهيمنة على العالم، ورعاية الكيان الصهيوني والحفاظ عليه.

ج- ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وازدياد حدة الحرب الباردة بينه وبين الولايات المتحدة.

د- الوقوف ضد التوجهات الوحدوية العربية لإبقاء الدول العربية ضعيفة ومهمشة.

وقد رسمت الولايات المتحدة سياستها في المنطقة على خط بريطانيا وفرنسا الاستعماريتين. وتمثلت السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية من خلال الخطوط العريضة التالية[٤٩]:

١. العمل على الوقوف ضد الوحدة العربية، والسيطرة المطلقة على دول المنطقة، وخاصة دول المواجهة مع الكيان الصهيوني ودول الخليج العربي الغنية بالثروة النفطية.

٢. دعم الكيان الصهيوني وتأهيله ليصبح القوة الأكبر والهيمنة في المنطقة، واعتبار مسألة الحفاظ على أمن إسرائيل أحد الثوابت في السياسة الخارجية الامريكية وإن أي مساس بأمنها يعتبر مساساً بأمن الولايات المتحدة الامريكية.

وفيما يتعلق بالأردن، فقد بدأ المتغير الأمريكي يلعب دوره في السياسة الخارجية الأردنية منذ أن

طرحت واشنطن مبادرة ايزنهاور حول الشرق الأوسط عام ١٩٥٧، الذي جاء فيها بأن الولايات المتحدة تعد استقلال الأردن ووحدته أمرين حيويين[٥٠]. وقد تكررت هذه الأحاديث على لسان مسؤولين أمريكيين قبل وبعد وفاة الملك الحسين بن طلال.

وتنظر الولايات المتحد للأردن على أنه بلد هام في منطقة الشرق الأوسط، وأنه منطقة عازلة بين إسرائيل والعالم العربي على الصعيد العسكري، وأنه من ركائز السلام الإقليمي والاستقرار في المنطقة وخاصة في مجال استمرار تدفق النفط بحرية إليها، وفي مجال مكافحة الإرهاب. كما أنه يمكن أن يمثل في الوقت ذاته نقطة العبور الإسرائيلي الى العالم العربي في حال تم تحقيق السلام الشامل.

ومن هنا، فقد بدأت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي والاقتصادي للأردن منذ نهاية الخمسينات من القرن العشرين، وأبدت الإدارات الامريكية المتتالية اهتماماً بتسليح الأردن. فحوالي ٧٥٪ من معدات الأردن واحتياجاته العسكرية تأتي من الولايات المتحدة[٥١]. وعلى الرغم من ذلك، فإن المعونات الامريكية كانت دوماً لا تفي بالحاجة، كما ان الدعم العسكري كان يرتبط دوماً بالسياسة الامريكية الداعمة بشكل واضح لتفوق القوات العسكرية الإسرائيلية. وكان يلاحظ على المساعدات الامريكية للأردن بأنها غير مستقرة، ومرتبطة بالمواقف الأردنية من القضايا التي تهم الولايات المتحدة، وخاصة بالنسبة لإسرائيل.

وهكذا، فقد تميزت تلك المساعدات بالانخفاض في بعض السنوات، وارتفاعها في سنوات أخرى. فقد أصدرت الولايات المتحدة قانوناً عام ١٩٨٦ يتعلق بالمساعدات الخارجية نص على عدم تقديم مساعدات للأردن قبل قيامه بالاعتراف بإسرائيل، بعد فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية.

وقد مر الأردن منذ عام ١٩٨٦ بأزمة اقتصادية كانت جزءاً من الضغوطات الامريكية عليه، حيث

انخفضت المساعدات الأمريكية للأردن لتصل إلى (٢٨) مليون دولار عام ١٩٨٩، بعد أن كانت (١٩٢) مليون دولار عام ١٩٨٥، ثم ارتفعت إلى (٨ , ١١٤) مليون دولار عام ١٩٩٠ ثم انقطعت بشكل كامل عام ١٩٩١، بسبب موقف الأردن الداعم للعراق في حرب الخليج الثانية[٥٢]، ثم عادت من جديد دون الحد المطلوب بعد توقيع الأردن على معاهدة السلام مع إسرائيل[٥٣].

وهكذا، يبدو بأن الولايات المتحدة لم تميز بين الأردن كبلد صديق لها وبين غيره من الدول العربية المعادية لها في تطبيق سياسة التجويع والضغوطات الاقتصادية التي تطبقها على الدول العربية بشكل خاص، ودول العالم الثالث بشكل عام. وبخصوص تجربة الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية، يقول الملك الحسين: "إن الولايات المتحدة لا تتبنى سياسة خارجية في الشرق الأوسط سوى دعم إسرائيل... مع الأسف الشديد فالولايات المتحدة لا تقوم بأي تحرك سياسي ولا تتقدم بأي مبادرة للسلام إلا بعد انفجار الوضع في المنطقة على شكل حروب... وفي كل مرة كانت تنتهي المبادرة بانتهاء الأزمة[٥٤]. ويقول أيضاً: "إن لديه خيبة أمل في إدارة بوش (الأب)، وانه لا يستطيع التمييز بين الرئيس رونالد ريغان الذي لم يحدث إن زار الشرق الأوسط، والذي ينظر إليه من جانب العرب على نطاق واسع على أنه منحاز لإسرائيل[٥٥].

وقد عكست جنازة الملك الحسين عام ١٩٩٩ ومشاركة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بالإضافة الى ثلاثة رؤساء أمريكيين سابقين هم (كارتر وفورد وبوش الأب)، عكست أهمية العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة.

وفي عهد الملك عبد الله الثاني أبن الحسين سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم الدعم للأردن، وعملت من خلال موقفها في صندوق النقد والبنك الدوليين على تقديم التسهيلات له، حيث جدد صندوق النقد الدولي برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن لثلاث سنوات أخرى[٥٦]، كما كانت

الولايات المتحدة تحرص على تعزيز العملية السلمية بإيجاد شراكة اقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل.

أما تأثير المتغير الأمريكي على العلاقات الأردنية – المصرية، فإنه يظهر من خلال بروز متغيرين هامين، هما: متغير الديون ومتغير المساعدات الخارجية، وهما من أكثر المتغيرات تحديداً للسياسة الخارجية الأردنية ولحركة صانع القرار الأردني.

فوضع الأردن كبلد نام ويفتقر إلى الموارد الذاتية وخاصة الثروة النفطية أدى به إلى الاقتراض الخارجي لتغطية ذلك القصور، والسعي لإعادة جدولة ديونه[٥٧]، واللجوء إلى المساعدات الخارجية وخاصة الأمريكية منها كنوع من الحل، مع ما يترتب على هذه المساعدات من اتباع سياسات تتلاءم مع متطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة.

هناك بعض المتغيرات التي حكمت علاقة مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرزها[٥٨]:

١. إن القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط وتفاعلاتها وخاصة المنطقة العربية والمواقف والاعتبارات الأمريكية والمصرية فيها كانت دائماً تنعكس على علاقات البلدين خاصة في حالات الاختلاف.
٢. كان الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتصاعد العلاقة الى مستوى.
٣. التوافق الاستراتيجي المطلق، وتغليب الولايات المتحدة لاعتباراتها العالمية، وتجاهلها للحساسيات المحلية، كان كل هذا وراء ما تردد في علاقات البلد من توترات.
٤. التدخل الأمريكي في العراق، للحد من النفوذين الروسي والصيني.
٥. فرض منهجية الشرق الأوسط وفق سياسة أمريكية مدروسة تلزم جميع دول المنطقة تنفيذها.

ثانياً: الدور الروسي

يعود الاهتمام السوفيتي بالمنطقة العربية الى عهد بطرس الأكبر وكاترين الثانية اللذين كانا يتطلعان للوصول

الى المياه الدافئة في البحر المتوسط[٥٩]، ثم اتجهت الأنظار السوفيتية بعد ذلك إلى المنطقة العربية لتحقيق الأمن لحدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية، مما دفع الاتحاد السوفيتي للبحث عن صداقة مع العرب، خاصة منذ عام ١٩٥٠[٦٠]. وكان يدفعه الى ذلك أيضاً أسباب أخرى، أهمها[٦١]:

١. موقع المنطقة الجغرافي القريب من روسيا، حيث آبار نفط باكو القريبة من دول الخليج العربي والواقعة في مرمى الأسلحة الغربية.
٢. الالتفاف على النفوذ الأمريكي في المنطقة واضعافه، ولعب دور في القضايا العالمية الساخنة.
٣. الميزات الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة العربية، وخاصة الثورة النفطية التي تحويها.

وقد تمثلت أبرز خطوط السياسة السوفيتية في المنطقة العربية بما يلي[٦٢]:

١. العمل على إيجاد موطئ قدم للاتحاد السوفييتي في المنطقة العربية والوصول الى المياه الدافئة.
٢. العمل على دعم الدول الصديقة في المنطقة، مثل العراق وسورية ومصر وزيادة قدراتها الدفاعية ومحاولة إيجاد علاقات مع الدول ذات الصلة بالمعسكر الغربي وغير الصديقة.
٣. عدم التدخل في شؤون دول الخليج العربي بشكل خاص ودول المنطقة العربية بشكل عام.

لكن السياسة الخارجية السوفيتية لم تلق الترحيب من البيئة العربية، وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها: اعتقاد النظم السياسة المحافظة بأن مصالحها تتجسد في توثيق علاقاتها مع الغرب، وهيمنة الشركات النفطية الغربية على عملية استخراج النفط والتي تجعل من الصعوبة أن يكون الاتحاد السوفييتي بديلاً عن الغرب، والطبيعة الإلحادية للفكر الشيوعي والتي تتناقض مع التوجيهات الدينية للأنظمة السياسية العربية.

وفيما يتعلق بالأردن، فإن تأثير الاتحاد السوفييتي على السياسة

الخارجية الأردنية كان تأثيراً هامشياً بسبب غياب علاقة التبعية بين الاتحاد السوفييتي والأردن. فالمغريات والوسائل التي كان يمكن للاتحاد السوفييتي استخدامها لإغراء الأردن محدودة. ولم يرغب الأردن بقبول الرعاية السوفيتية حيث الأفكار الشيوعية المتعارضة مع التعاليم الدينية بل توجه إلى الغرب بدلاً من الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، فقد حافظ الأردن على مستوى متدني من العلاقات مع الاتحاد السوفيتي[٦٣] الذي عمل على استخدام وسائل غير مباشرة للتأثير على السياسة الخارجية الأردنية من خلال أصدقائه في المنطقة، مثل سورية، ومن خلال القوى الداخلية المناهضة لنظام الحكم وللغرب في الأردن، وخاصة في الخمسينات من القرن العشرين. وعليه، فإن ضعف وجود علاقات التبعية بين الأردن والاتحاد السوفيتي، والنظرة العقائدية للملك الحسين وتوجيهاته المعادية للشيوعية، أدتا الى أن يكون التأثير السوفييتي في السياسة الخارجية الأردنية هامشياً[٦٤].

وبتفكيك جمهوريات الاتحاد السوفييتي وبروز روسيا كدولة كبرى على انقاضه تطورت العلاقة الأردنية – الروسية ودليل ذلك الزيارات المتكررة لجلالة الملك عبد الله الثاني أبن الحسين.

يبرز على مدار أكثر من نصف قرن من الزمان مستويات متعددة ربطت العلاقات بين العاصمتين الروسية والمصرية، ولا تنسى ذاكرة التاريخ المصري أن البلدين خاضا معاً عدة تحديات ومواجهات فرضتها الظروف التاريخية عليهما. فقد كانت مصر في منتصف القرن الماضي البوتقة التي صهرت فيها حركات التحرر والثورات في البلاد الافريقية والعربية بل وفي كافة دول العالم الثالث، في الوقت الذي دعم فيه وساند الاتحاد السوفيتي بوصفه أحد القطبين والقوتين الأعظم حركات التحرر ونسمات الحرية من ويلات الاستعمار الغربي.

وروسيا اليوم. تغيرت الى حد كبير عن روسيا الشيوعية في الماضي، فهي الأن دولة تجارية كبري، تحررت

عملتها، ولها أسواقها واحتكاراتها الضخمة خصوصاً في مجال البتروكيماويات والغاز والبترول.

مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى السلطة في عام ٢٠٠٠ حدثت تغيرات كبرى في موسكو. وقد هيأ ذلك المناخ لدفع العلاقات المصرية – الروسية الى المستوى الذي تتيحه مقومات هذه العلاقة، والإمكانات المتاحة لكلا البلدين، والخبرة التاريخية السابقة للتعاون بينهما.

تلعب روسيا دوراً بارزاً في رسم السياسة الخارجية العالمية، وبالرغم من تراجع روسيا كقوة عظمى إلا أنها تؤلف مع الصين ثنائية قطبية جديدة، تهدف إلى مناخ أكثر عدلاً ودعماً للقضايا النزاعية وأهمها قضية الشرق الأوسط.

ولعل من أهم أسباب التنسيق المصري الروسي في العلاقات الخارجية، هو عضوية روسيا في اللجنة الرباعية المعنية بحل أزمة الشرق الأوسط، ومتابعة تنفيذ "خريطة الطريق" وإحيائها، بل إن موسكو بذلت من خلال وزير خارجيتها "لافروف"، ومعه وزير الخارجية "أبو الغيط" جهوداً لرفع الحصار عن الفلسطينيين والسعي لعدم تقسيم العراق، ومحاصرة انتشار الأسلحة النووية، وغير ذلك من الأشياء الهامة التي تعد ركائز أساسية في السياسة الخارجية للدولتين[٦٥].

الخاتمة

تميزت السياستان الخارجيتان المصرية والاردنية تجاه بعضهما البعض كونهما نتاج عوامل موضوعية ذات تأثير مباشر على علاقات البلدين، تكمن هذه العوامل في اوضاعهما الجغرافية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والايديولوجية، وعوامل اقليمية تمثلت بالدور العراقي والمصري والاسرائيلي اضافة الى عوامل عالمية تجسدت بالدور الامريكي في العلاقات المصرية الاردنية، ولا بد الى الاشارة للمملكة المتحدة والتي كان لها الدور الرئيس في بناء الدولة الاردنية واعدادها لتكون دوله مستقله، اضافة الى الدور الروسي بهدف تحقيق الامن لحدود الاتحاد

السوفيتي الجنوبية ومنافسة النفوذ الامريكي في المنطقة ومحاولة اضعافه وكذلك للوصول الى المياه الدافئة. وكان لهذه العوامل الدور الابرز في توسيع مساحة التقارب والتعاون والتنسيق بين البلدين. وبهذا الصدد فقد تبين الاتي:

١. لعب العامل الاقتصادي دوراً في تحسين علاقات مصر مع الاردن وبالتالي حماية العلاقات المصرية الاردنية من التدهور وساهم في زيادة التقارب والتنسيق العربي المشترك، وذلك نظرا للأوضاع الاقتصادية الاردنية الصعبة، فهي بحاجة الى التنسيق مع دولة عربية على المستوى الاقليمي، غنية بمواردها الطبيعية، البشرية، والعسكرية لدعم سياستها ومواقفها تجاه القضايا العربية المشتركة.

٢. مارست اللجنة العليا المشتركة الاردنية المصرية (وهي اول لجنة عليا مصرية مع دولة عربية انشأت عام ١٩٨٤) دوراً بارزاً في زيادة التقارب وزيادة حجم العمليات الاتصالية على المستوى الرسمي بين البلدين.

٣. لمصر والاردن الكثير من القواسم المشتركة خاصة فيما يتعلق بأنتهاج سياسة منفتحة اقتصادياً تدعم تحرير التبادل التجاري، مع الاخذ بالاعتبار التطورات التي يشهدها العالم في ضوء تفاقم الازمة المالية والاقتصادية.

التوصيات

في ضوء ما سبق من نتائج توصلت اليها الدراسة ضرورة ايجاد السبل الكفيلة لزيادة التنسيق والتعاون بين البلدين في سبيل تحقيق مصلحة الدولتين المشتركة للوصول بها الى حد يقترب من التكامل من اجل تحقيق التوافق في حل القضايا العربية المشتركة. واهم السبل لزيادة العلاقات المصرية الاردنية تتمثل بما يأتي:

١. تفعيل عمل اللجنة العليا المشتركة المصرية الاردنية لتعقد كل ثلاثة اشهر بدلا من عقدها سنوياً وتفعيل عمل اللجان المتفرعة عن اللجنة العليا، واعطاء صلاحيات

واسعة لاعضاء اللجان من الطرفين في اتخاذ القرارات دون العودة الى المركز، لان العودة الى المركز وخاصة في دقائق الامور يؤدي الى تعطيل عمل اللجان وترهيلها ويبطئ من عملية التنسيق بين البلدين.

٢. ضرورة اتفاق البلدين على وضع خطط واهداف مشتركة تؤدي الى توحيد وجهات نظرهما حيال كافة القضايا المختلف عليها وذات الاهتمام المشترك لما فيه مصلحة البلدين والعمل العربي المشترك.

٣. العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لان الاقتصاد لابد له وان يحمي العلاقات السياسية بين الدول، والاستقرار السياسي يوفر البيئة المناسبة لانتعاش وتطور الاقتصاد.

٤. تكثيف الزيارات المتبادلة على مستوى زعماء البلدين، لما فيه مصلحة لديمومة الود والاخوة بين الجانبين.

٥. دعم العلاقات الثنائية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ومتابعة ما تم تنفيذه من برامج واتفاقيات ومذكرات تفاهم خلال اجتماعات الدورات المتتالية للجنة الثنائية العليا المشتركة الاردنية المصرية.

٦. العمل بجد نحو زيادة التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين الشقيقين في ضوء الامكانات الكبيرة المتوفرة لدى القطاع الخاص المصري والاردني.

٧. العمل على متابعة انجاز الاتحاد الجمركي الثنائي والذي سيكون نواة للأتحاد الجمركي العربي وسيكون له دور رئيسي في تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

الهوامش:ـ

(١) سليم، محمد السيد(١٩٨٩)، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص٢٨٥.

(٢) الصويغ، عبد العزيز حسين، (١٩٩١)، الأمن القومي العربي، رؤية مستقبلية، مطابع دار الهلال، القاهرة، ص١٣٨.

(٣) حمدان، جمال، (١٩٨١)، شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان، المجلد الثاني، عالم الكتب، القاهرة، ص٧٨٤.

(٤) شعيبي، عماد فوزي، (١٩٩١)، النظام السياسي العالمي الجديد – قراءة في الواقع والمتغيرات الدولية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص١٣١.

(٥) أبو ديه، سعد، (١٩٩٠) عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٥٤.

(٦) شدود، ماجد، (١٩٩٤)، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي، مكتبة المعهد العالي للعلوم السياسية، دمشق، ص٨٠.

(٧) تيلر، تريفور، (١٩٨٥)، العلاقات الدولية، ترجمة: عبد العزيز عروس، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص٣٢١.

(٨) بسيوني، دريه شفيق واخرون، (١٩٨٤)، تطور العلاقات السياسية الدولية، مطبعة الاسكندرية للكراس، الاسكندرية، ص٢٤٣.

(٩) د. نافعة، حسن، (٢٠٠٩)، المتغير المأمول والضرورات والمحددات والافاق في سياسة مصر الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، ص٣٢.

(١٠) شرف، ليلى، (١٩٩١)، موقف الاردن من ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٠٢.

(١١) النهار، غازي صالح، (١٩٩٣)، القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه ازمة الخليج، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص٦٢.

(١٢) جرجس، فواز، (١٩٩٧)، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٩.

(١٣) د. الهزايمة، محمد، (٢٠٠٤)، السياسة الخارجية الاردنية في النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص٢٨.

(١٤) المجار، احمد، (٢٠٠٢)، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المشرق العربي، دار الحكمة، بيروت، ص٢١٣.

(١٥) جاد، عماد، (٢٠٠٠)، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٩، يناير، ص٩٤.

(١٦) انور، إبراهيم، (٢٠٠٣)، مستقبل العراق، مهمات اعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٢، ابريل، ص٨٥.

(١٧) احمد، نازلي معوض، (١٩٩٥)، الدور المصري في السياسات العربية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ص١٦٩.

(١٨) نسيبة، حازم، (١٩٩٨)، الاردن في محيطة العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ص٣٢.

(١٩) زهران، جمال، (٢٠٠٥)، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، ط١، مركز المحروسة للنشر والمعلومات، القاهرة، ص٨.

(٢٠) نصيرات، سليمان، (٢٠٠٢)، الشخصية الاردنية بين البعد الوطني والبعد القومي، ط٢، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص٦١.

(٢١) د. بدوي، ثروت، (١٩٩١)، تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص١١.

(٢٢) محافظة، علي، (٢٠٠٠)، الديمقراطية المقيدة، حالة الاردن ١٩٨٩ – ١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٠٢.

(٢٣) ابو طالب، حسن، (١٩٩٧)، الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الاقليمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٢٤.

(٢٤) الكبابجي، محمد صلاح، (٢٠٠٠)، العلاقات العراقية – التركية (١٩٩١ – ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية – كلية الدراسات العليا، عمان، ص١٤.

(٢٥) هلال، علي الدين وقرني، بهجت، (١٩٩٢)، تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي: مسح للأدبيات وإطار مقترح، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ١١، العدد ٤٢، نيسان، ص١٦٢.

(٢٦) المنصور، عبد العزيز شحاده، (٢٠٠٠)، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٢١.

(٢٧) نصيرات، سليمان، مصدر سابق، ص٣١.

(٢٨) النهار، غازي صالح، مصدر سابق، ص٥٠.

(٢٩) المشاقبة، أمين، (٢٠٠٢)، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، ط٦، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص٢٣.

(٣٠) العلي، صالح، (١٩٨٦)، تطور الفكر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٥٢.

(٣١) زهران، جمال علي، مصدر سابق، ص٤٣.

(٣٢) د. نافعة، حسن، مصدر سابق، ص٢٢.

(٣٣) الشياب، حسني وآخرون، (٢٠٠٠)، المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات، تحرير: أحمد الخلايلة، ندوات ٣٢، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص٦٣.

(٣٤) المشاط، عبد المنعم، (١٩٩٤)، الأمن القومي وتحديد أبعاده، معهد البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ص٢٣.

(٣٥) قطيشات، ياسر، (٢٠٠٢)، السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠/ ١٩٩١ – دراسة مقارنة، ط١، الكندي للنشر والتوزيع، إربد، ص١١٦.

(٣٦) د. جاد، عماد، (٢٠٠٠)، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط، المجلد ٣٦، السياسة الدولية، العدد ٢٠٠، ص٩٤.

(٣٧) مصالحة، محمد، (١٩٩٩)، العلاقات الأردنية المصرية "رؤية أردنية"، في: أمين المشاقبة (محرر)، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، ص٢٢٦.

(٣٨) خلف، محمود (١٩٩٩)، "حاضر ومستقبل علاقات الأردن مع دول الجوار، في: أمين المشاقبة (محرر)، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، ص٣٢٦.

(٣٩) منصور، عبد المنعم، (٢٠٠٩)، العلاقات المصرية الإيرانية، الحوار المتمدن، العدد ٢٨٤٥، متاح على الموقع الإلكتروني www.aabcsmanam@hptmail.com

(٤٠) المشاط، عبد المنعم، (١٩٩٢)، خبراء يحذرون من تراجع الدور المصري الإقليمي، مركز البحوث السياسية، القاهرة، ص٢٦.

(٤١) مصالحة، محمد، العلاقات الأردنية المصرية :رؤية أردنية"، مصدر سابق، ص٢٢٣.

(٤٢) السعدي، غازي، (٢٠٠٠)، العلاقات الأردنية الإسرائيلية، في أمين المشاقبة (محرر)، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، ص٢٥١.

(٤٣) المصدر السابق، ص٢٥١.

(٤٤) عبد الحق، يوسف إبراهيم، (١٩٧٩)، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة عين شمس، القاهرة، ص٨٣.

(٤٥) الغريب، أحمد، (٢٠٠٩)، العلاقات المصرية الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عمان، ص٢٢.

(٤٦) الهزايمة، محمد، مصدر سابق، ص٣٢.

(٤٧) بن طلال، الحسين، (١٩٧٨)، مهنتي كملك "أحاديث ملكية" عمان، ص١٠٥.

(٤٨) حتي، ناصيف، (١٩٨٧) القوى الخمسة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٧.

(٤٩) بطرس، سمير، (١٩٨٠)، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أفكار حول طبيعتها الامبريالية، المستقبل العربي، العدد ١٣، أذار/مارس، ص٣٢.

(٥٠) الدجاني، محمد سليمان ومنذر، (١٩٩٣)، المدخل على النظام السياسي الأردني، عمان، ص٣٩٢.

(٥١) المصدر السابق، ص١١٧.

(٥٢) العمرو، ثروه سلامة، (٢٠٠٤)، المساعدات الامريكية والتحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٥ – ١٩٩٠، وزارة الثقافة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص٩٥ – ٩٦.

(٥٣) حسين، هيثم حسن، (٢٠٠٠)، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من ١٩٩٠ – ١٩٩٨، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، عمان، ص٣٦.

(٥٤) من خطاب الملك الحسين في مؤتمر القمة العربي في ١٩٨٨/٦/٧ في: صالح، محمد قاسم والدروع، محمد قاسم، (١٩٩٢) مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى من ١٩٨٩/١/١ الى ١٩٩٠/١/١، القوات المسلحة الأردنية – مديرية التوجيه المعنوي، عمان، ص٢٤٤.

(٥٥) من حديث للملك الحسين في صحيفة القبس الدولي الكويتية في ١٩٩٠/٦/٢٧، في ملف نظام العلاقات الأردنية العراقية، العدد ١٢، عمان، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون – قسم الدراسات والارشيف.

(٥٦) الوسيط، العدد ٣٧١، تاريخ ١٩٩٩/٣/٨.

(٥٧) المومني، رياض، (١٩٨٩)، الاقتصاد الأردني واعباء الديون الخارجية ١٩٦٧ – ١٩٨٨، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٢٤، يونيو، بيروت، ص٩٣.

(٥٨) د. شلبي، السيد أمين، (٢٠١٤)، العلاقات المصرية – الامريكية، ثلاثة عهود: السياسة الدولية، المجلد ٣٦، العدد ٢٠٠، ص١١٢.

(٥٩) هيكل، محمد حسين، (١٩٧٩)، حكاية العرب والسوفيات، الكويت – القاهرة، شركة الخليج لتوزيع الصحف، ص٢٩.

(60) Mclaurin R. D. : (197), The Middle East in Sovuet Policy, The American Institute Research, P.15.

(٦١) ربايعة، غازي، (١٩٨٨)، استراتيجية القوتين العظمتين في الشرق الأوسط، مطابع الدستور، ص٨٢ – ٨٣.

(٦٢) الهزايمة، محمد عوض، مصدر سابق، عمان، ص١٤٩ – ١٥٠.

(٦٣) العزام، عبد المجيد، (١٩٩٩)، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص٦٠.

(٦٤) المصدر السابق، ص١٢٦ – ١٢٧.

(٦٥) جاد، امينة ود. بداري، هبة، (٢٠٠٩)، اطلالة على العلاقات المصرية – الروسية، www.news.net

المصادر

أولاً: الكتب

١. ابراهيم، احمد، (٢٠٠٣)، سياسة مصر تجاه العدوان الامريكي على العراق، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

٢. أبو ديه، سعد، (١٩٩٠) عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣. ابو طالب، حسن، (١٩٩٧)، الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الاقليمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

٤. احمد، نازلي معوض، (١٩٩٥)، الدور المصري في السياسات العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

٥. بسيوني، دربة شفيق واخرون، (١٩٨٤)، تطور العلاقات السياسية الدولية، مطبعة الاسكندرية للكراس، الاسكندرية.

٦. بن طلال، الحسين، (١٩٧٨)، مهنتي كملك "أحاديث ملكية" عمان.

٧. توفيق، سعد حقي، (١٩٩٩)، النظام الدولي الراهن، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.

٨. تيلر، تريفور، (١٩٨٥)، العلاقات الدولية، ترجمة: عبد العزيز عروس، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

٩. جرجس، فواز، (١٩٩٧)، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٠. حتي، ناصيف، (١٩٨٧) القوى الخمسة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١١. حرب، اسامة الغزالي، (١٩٩١)، تهميش العالم الثالث واحتمالات تهميش الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

١٢. حمدان، جمال، (١٩٨١)، شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان، المجلد الثاني، عالم الكتب، القاهرة.

١٣. خلف، محمود (١٩٩٩)، "حاضر ومستقبل علاقات الأردن مع دول الجوار، في: أمين المشاقبة (محرر)، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، عمان

١٤. د. الهزايمة، محمد، (٢٠٠٤)، السياسة الخارجية الاردنية في النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

١٥. د. بدوي، ثروت، (١٩٩١)، تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

١٦. د. نافعة، حسن، (٢٠٠٩)، المتغير المأمول والضرورات والمحددات والافاق في سياسة مصر الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات.

١٧. د. هلال، علي الدين، (٢٠٠٢)، السياسة الخارجية للدول العربية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

١٨. الدجاني، محمد سليمان ومنذر، (١٩٩٣)، المدخل على النظام السياسي الأردني، عمان.

١٩. ربايعة، غازي، (١٩٨٨)، استراتيجية القوتين العظميين في الشرق الاوسط.، مطابع الدستور، عمان.

٢٠. الرفوع، فيصل، (١٩٩٩)، العلاقات الاردنية المصرية، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

٢١. زهران، جمال، (٢٠٠٥)، ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة، ط١، مركز المحروسة للنشر والمعلومات، القاهرة.

٢٢. السعدي، غازي، (٢٠٠٠)، العلاقات الأردنية الإسرائيلية، في أمين المشاقبة (محرر)، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار.

٢٣. سعودي، هالة، (١٩٩٨)، سياسة الاردن تجاه القضية الفلسطينية، الفكر الاستراتيجي العربي.

٢٤. سليم، محمد السيد، (١٩٨٩)، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٢٥. سليم، محمد السيد، (٢٠٠٢)، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٦. شدود، ماجد، (١٩٩٤)، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي، مكتبة المعهد العالي للعلوم السياسية، دمشق.

٢٧. شرف، ليلى، (١٩٩١)، موقف الاردن من ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢٨. شعيبي، عماد فوزي، (١٩٩١)، النظام السياسي العالمي الجديد – قراءة في الواقع والمتغيرات الدولية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
٢٩. الصويغ، عبد العزيز حسين، (١٩٩١)، الأمن القومي العربي، رؤية مستقبلية، مطابع دار الهلال، القاهرة.
٣٠. طالب، محمد سعيد، (١٩٩٤)، النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
٣١. عبد الحق، يوسف إبراهيم، (١٩٧٩)، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة عين شمس، القاهرة.
٣٢. العزام، عبد المجيد، (١٩٩٩)، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
٣٣. العلي، صالح، (١٩٨٦)، تطور الفكر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٣٤. العمرو، ثورة سلامة، (٢٠٠٤)، المساعدات الامريكية والتحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٥ – ١٩٩٠، وزارة الثقافة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
٣٥. الغريب، أحمد، (٢٠٠٩)، العلاقات المصرية الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عمان.
٣٦. قطيشات، ياسر، (٢٠٠٢)، السياسة الخارجية الاردنية والمصرية تجاه ازمة الخليج الثانية – دراسة مقارنة، ط١، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد.
٣٧. قطيشات، ياسر، (٢٠٠٢)، السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠/ ١٩٩١ – دراسة مقارنة، ط١، الكندي للنشر والتوزيع، إربد.
٣٨. المجار، احمد، (٢٠٠٢)، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المشرق العربي، دار الحكمة، بيروت.

٣٩. محافظة، علي، (٢٠٠٠)، الديمقراطية المقيدة، حالة الاردن ١٩٨٩ – ١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٤٠. المشاط، عبد المنعم، (١٩٩٢)، خبراء يحذرون من تراجع الدور المصري الإقليمي، مركز البحوث السياسية، القاهرة.
٤١. المشاط، عبد المنعم، (١٩٩٤)، الأمن القومي وتحديد أبعاده، معهد البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
٤٢. المشاط، عبد المنعم، (١٩٩٤)، هيكل النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
٤٣. المشاقبة، أمين، (٢٠٠٢)، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، ط٦، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
٤٤. مصالحة، محمد، (١٩٩٩)، العلاقات الأردنية المصرية "رؤية أردنية"، في: أمين المشاقبة (محرر)، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار.
٤٥. مصالحة، محمد، (١٩٩٩)، العلاقات الاردنية المصرية، مؤتمر السياسيات الخارجية الاردنية ودول الجوار، عمان.
٤٦. المنصور، عبد العزيز شحاده، (٢٠٠٠)، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٤٧. المنوفي، كمال، (١٩٩٢)، اصول النظم السياسية المقارنة، ط١، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
٤٨. نسيبة، حازم، (١٩٩٨)، الاردن في محيطة العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان.
٤٩. نصيرات، سليمان، (٢٠٠٢)، الشخصية الاردنية بين البعد الوطني والبعد القومي، ط٢، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.
٥٠. النهار، غازي صالح، (١٩٩٣)، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١: دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

٥١. هيكل، محمد حسين، (١٩٧٩)، حكاية العرب والسوفيات، الكويت – القاهرة، شركة الخليج لتوزيع الصحف.

ثانياً: المجلات

١. ابو عامود، محمد سعد، (٢٠٠٢)، الدور المصري في الشرق الاوسط بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٨، ابريل.

٢. انور، إبراهيم، (٢٠٠٣)، مستقبل العراق، مهمات اعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٢، ابريل.

٣. بطرس، سمير، (١٩٨٠)، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أفكار حول طبيعتها الامبريالية، المستقبل العربي، العدد ١٣، أذار/مارس.

٤. د. جاد، عماد، (٢٠٠٠)، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط، المجلد ٣٦، السياسة الدولية، العدد ٢٠٠.

٥. جاد، عماد، (٢٠٠٠)، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٩، يناير.

٦. د. شلبي، السيد أمين، (٢٠١٤)، العلاقات المصرية – الامريكية، ثلاثة عهود: السياسة الدولية، المجلد ٣٦، العدد ٢٠٠.

٧. المومني، رياض، (١٩٨٩)، الاقتصاد الأردني واعباء الديون الخارجية ١٩٦٧ – ١٩٨٨، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٢٤، يونيو، بيروت.

٨. هلال، علي الدين وقرني، بهجت، (١٩٩٢)، تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي: مسح للأدبيات وإطار مقترح، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ١١، العدد ٤٢، نيسان.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١. حسين، هيثم حسن، (٢٠٠٠)، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من ١٩٩٠ – ١٩٩٨، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، عمان.

٢. الكبابجي، محمد صلاح، (٢٠٠٠)، العلاقات العراقية – التركية (١٩٩١ – ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية – كلية الدراسات العليا، عمان.

رابعاً: الندوات والخطب

١. الشياب، حسني وآخرون، (٢٠٠٠)، المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات، تحرير: أحمد الخلايلة، ندوات ٣٢، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

٢. صالح، محمد قاسم والدروع، محمد قاسم، (١٩٩٢) مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى من ١٩٨٩/١/١ الى ١٩٩٠/١/١، القوات المسلحة الأردنية – مديرية التوجيه المعنوي، عمان.

٣. من حديث للملك الحسين في صحيفة القبس الدولي الكويتية في ١٩٩٠/٦/٢٧، في ملف نظام العلاقات الأردنية العراقية، العدد ١٢، عمان، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون – قسم الدراسات والارشيف.

خامساً: المواقع الالكترونية

١. جاد، امينة ود. بداري، هبة، (٢٠٠٩)، اطلالة على العلاقات المصرية – الروسية، www.news.net

٢. منصور، عبد المنعم، (٢٠٠٩)، العلاقات المصرية الإيرانية، الحوار المتمدن، العدد ٢٨٤٥، متاح على الموقع الإلكتروني www.aabcsmanam@hptmail.com.

سادساً: المصادر الأجنبية

Mclaurin R. D. : (1971), The Middle East in Sovuet Policy, The American Institute Research.